

Distr.: Limited  
6 June 2018  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة التاسعة

فيينا، ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

## مشروع التقرير

إضافة

### رابعاً - أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

#### ألف - التقرير المرحلي

- ١ - قدّم أمين المؤتمر معلومات محدّثة عن التقدّم المحرز في الاستعراضات القطرية خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية. ففيما يتعلق بدورة الاستعراض الأولى، بيّن أنه، في وقت إعداد هذا التقرير، كانت ١٧٧ دولة طرفاً مستعرضة قد قدّمت ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وكان قد أجري ١٦٩ حواراً مباشراً (١٥٧ زيارة قطرية و ١٢ اجتماعاً مشتركاً)، وأنجزت ١٦٣ خلاصة وافية. وكانت أربع خلاصات وافية أخرى قد بلغت مراحل متقدمة من الإنجاز.
- ٢ - وفيما يتعلق بدورة الاستعراض الثانية، أبلغ أمين المؤتمر الفريق بأن جميع الدول الأطراف الـ ٧٧ المستعرضة في السنتين الأولى والثانية من الدورة الثانية قد عيّنت جهات الاتصال الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، قدّمت ٥٢ دولة ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري ٢٨ حواراً مباشراً (٢٧ زيارة قطرية واجتماع مشترك واحد)، وقد بلغ الإعداد لعدة زيارات قطرية أخرى مراحل مختلفة من التخطيط. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت تسع خلاصات وافية إضافية قد أُنجزت، وست خلاصات أخرى قيد الإنجاز. وبفضل تنظيم أنشطة تدريبية في المراحل المبكرة من دورة الاستعراض، تمكنت غالبية الدول الأطراف المستعرضة في السنتين الثانية والثالثة من الدورة الثانية من تعيين جهات الاتصال الخاصة بها قبل بدء الاستعراضات الخاصة بها بوقت كاف، وحظيت الدول الأطراف بفرصة المشاركة في الإعداد المبكر لقوائمها المرجعية للتقييم الذاتي.
- ٣ - وقدّم أمين المؤتمر للفريق موجزاً للأعمال التحليلية التي أنجزت والتي تضمنتها مذكرة بعنوان "أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"



(CAC/COSP/IRG/2018/2). وأوضح أنّ هذا التحليل أُجري في محاولة لتحسين تقييم أداء الآلية. وفي حين لوحظ أنّ السنة الأولى من دورة الاستعراض الثانية شهدت تقدماً جيداً نسبياً، حيث إنّ أربع دول فقط لم تقدم بعد قوائم التقييم الذاتي المرجعية، أبرزت الأمانة بقلق بالغ التأخير الكبير المسجل فيما يخص السنة الثانية.

٤- وسلمت الأمانة بأن تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية هو نقطة الانطلاق الحقيقية في أي استعراض للتنفيذ، وأشارت إلى أنّ التأخر في تقديم القوائم المرجعية هو سبب التأخير الإجمالي في الاستعراضات الخاصة بالسنة الثانية. ففي وقت الاجتماع، لم تكن الأمانة قد تلقت سوى ٢٧ من أصل ٤٨ قائمة مرجعية. وأوضح أنه، بالنظر إلى التأخير المسجل في السنتين الأولى والثانية وتأثيره، ستنتقل السنة الثالثة من الدورة الثانية بما يصل إلى ٢٥ استعراضاً إضافياً. ورغم أنّ الدول كانت متجاوبة في هذا الصدد، يمكن لهذا التأخير أن يؤثر تأثيراً سلبياً على عمل الآلية. وحثّت الرئيسة الدول الأطراف على مضاعفة الجهود من أجل الحيلولة دون حدوث مزيد من التأخير الذي قد يهدد الأداء الجيد للآلية.

٥- وأشار عدة متكلمين إلى أنّ الدروس المستفادة من الدورة الأولى كانت بمثابة تذكير بالتعقيد الذي يتسم به تأمين المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة وأهمية بدء التحضير مبكراً لتعبئة قائمة التقييم الذاتي المرجعية. ووصف عدد من المتكلمين الجهود التي تبذلها بلدانهم من أجل تعبئة القائمة المرجعية قبل وقت كافٍ من الموعد المقرر لبدء الاستعراضات القطرية الخاصة بها. وفي هذا الصدد، أشار عدة متكلمين إلى كيفية إعادة إحياء أفرقة التنسيق بين المؤسسات المنشأة من أجل الدورة الأولى أو كيفية مواصلة أداء هذا الدور أيضاً خلال الدورة الثانية. وأشار أحد المتكلمين إلى الجهود الوطنية الرامية إلى إصدار مبادئ توجيهية لأصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تحديد دورهم في الاستعراضات القطرية. وشدد عدد من المتكلمين على أنه في الدول الاتحادية، أدى شرط التشاور أيضاً على المستوى الاتحادي الفرعي، لا سيما فيما يخص استعراض الفصل الثاني (التدابير الوقائية)، إلى حدوث تأخير في تعبئة القوائم المرجعية.

٦- وأعرب عدة متكلمين عن تقدير بلدانهم لما توفره الأمانة من دعم للدول في تحضيرها للسنتين الثانية والثالثة من الدورة الثانية من الاستعراضات الخاصة بها، من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية لفائدة جهات الاتصال والخبراء الحكوميين. وشدد العديد من المتكلمين على أهمية حلقات العمل في إعداد جهات الاتصال والخبراء لتعبئة القوائم المرجعية الخاصة ببلدانهم وبالنسبة للمشاركين المنتمين إلى الدول المستعرضة. وأشار أحد المتكلمين إلى أنّ التدريب قد عزز أيضاً ثقافة النزاهة.

٧- وأبرز العديد من المتكلمين أهمية الاتفاقية باعتبارها الإطار الشامل الوحيد لمكافحة الفساد، وأشاروا إلى أنّها، في ذكراها السنوية الخامسة عشرة، لا تزال تمثل الصك الدولي الشامل الوحيد في مجال مكافحة الفساد. وأشار أحد المتكلمين إلى أنّ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي ستنشأ سوف تكون متسقة مع آلية استعراض الاتفاقية. وأشار متكلم آخر إلى أنّ دولاً في المنطقة العربية أنشأت فريقاً للاستعراض في عام ٢٠١٥ من أجل رصد التطورات التي يشهدها

بمجال مكافحة الفساد في المنطقة. وشددت عدة متكلمين على الحاجة إلى وجود إرادة سياسية واضحة من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً.

٨- وأكد المتكلمون التزام بلدانهم المستمر بالاتفاقية، وأكدوا مجدداً دعمهم لآلية الاستعراض التي استبانت الممارسات الجيدة، وساعدت كذلك على توضيح نقاط الضعف والثغرات القائمة في النظم الإدارية والقانونية الوطنية لبلدانهم. وأبلغ كثير من المتكلمين عن الإصلاحات الواسعة النطاق التي شهدتها الأطر المحلية لبلدانهم في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك الخطط والاستراتيجيات وغيرها من الآليات الرامية إلى منع الفساد والتحقيق فيه وردعه، كنتيجة لاستعراضات الدورة الأولى الخاصة لبلدانهم وكذلك في إطار التحضير للدورة الثانية. وشدد كثير من المتكلمين على تنفيذ الاتفاقية كوسيلة لضمان التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام وتنفيذ الهدف ١٦ منها بشكل خاص.

٩- وفيما يتعلق بمسألة استرداد الموجودات ومنع الفساد، شددت عدة دول على أن متطلبات الاتفاقية قد أدت إلى إجراء تعديلات تشريعية أو إصدار قوانين جديدة. وفي معرض الحديث عن التدابير المشتركة بين الدورتين، نوه عدة مندوبين بتعزيز نظم المصادرة وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، وخاصة فيما يتعلق باسترداد الموجودات. وتحدث العديد من المندوبين أيضاً عن وضع نظم لتيسير قيام الموظفين العموميين بالإبلاغ عن أفعال الفساد ولحماية هؤلاء الأشخاص.

١٠- ومن التدابير التي كثرت الإشارة إليها إنشاء ونشر سجلات الملكية الانتفاعية وكذلك إنشاء وحدات متخصصة لاسترداد الموجودات. وذكر عدد من المتكلمين اشتراط الإعلان عن الموجودات أو الإفصاح عنها بالنسبة للموظفين العموميين. وأشار عدد من المتكلمين إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في إقرارات الذمة المالية، فضلاً عن الكشف عن تضارب المصالح. وشدد العديد من الدول على الدور المحوري للاتفاقية في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات من أجل التمكين من زيادة تنسيق العمل على مكافحة الفساد.

١١- وفيما يتعلق بمسألة الوصول إلى المعلومات والشفافية في الإدارة العمومية، أفادت عدة دول بأنها انضمت إلى مبادرة الحكومات المفتوحة وغير ذلك من المبادرات المتعلقة بالشفافية. كما تحدثت الدول عن إشراك أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، في الأعمال المتعلقة بالتوعية، فضلاً عن مشاركتها في عمليات استعراض التنفيذ. وتمتد مجالات التعاون الأخرى إلى صياغة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، إضافة إلى تطوير المناهج الدراسية المتعلقة بمكافحة الفساد من أجل استخدامها في التعليم الابتدائي والثانوي والعالوي. وأشار عدد من المتكلمين إلى جهود التعاون المبذولة بالتنسيق مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

باء- تنفيذ القرار ٤/٧ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعنون: تعزيز أوجه التآزر بين المنظمات المتعددة الأطراف المعنية التي هي مسؤولة عن آليات الاستعراض القائمة في مجال مكافحة الفساد

١٢- قدّم ممثل للأمانة إحاطة إلى الفريق بشأن الأنشطة المضطلع بها من أجل المضي قدماً في تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٧، وأشار إلى التقرير الكامل الصادر بشأن هذا الموضوع (CAC/COSP/IRG/2018/CRP.1). وأشار إلى أنه، وفقاً للفقرة ١ من منطوق القرار ٤/٧، طُلب إلى الأمانة "أن تواصل حوارها مع الدول الأطراف وأمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد"، وأبلغ الفريق بأن هذا الحوار مستمر وأنه اتخذ أشكالا عديدة، منها تنظيم مناسبات جانبية مشتركة في الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في فيينا في عام ٢٠١٧ والمشاركة المنتظمة لكل من هذه الجهات في الاجتماعات التي تنظمها الجهات الأخرى. وعلى وجه الخصوص، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمانات الشريكة حدثاً خاصاً على هامش المؤتمر بعنوان "تعزيز التعاون بين أمانات الآليات الدولية المعنية باستعراضات النظراء لجهود مكافحة الفساد". ومن أجل مواصلة تحسين الحوار مع الأمانات الشريكة، واصل المكتب أيضاً المشاركة بصورة أكثر انتظاماً في اجتماعات الفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا. وعلاوة على ذلك، أشار المتكلم إلى أن أمانة مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا أعدت مقترحاً بشأن "تعزيز أوجه التآزر بين الهيئات الدولية المعنية برصد مكافحة الفساد"، ستنظر فيه هذه المجموعة في جلستها العامة، وأُطلع عليه الفريق في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2018/CRP.8.

١٣- وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الأمانة من أجل تعزيز أوجه التآزر مع آليات الاستعراض الأخرى في مجال مكافحة الفساد. وأشارت إحدى المتكلمات إلى أن بلدها أنشأ جهة اتصال خاصة بجميع آليات استعراض الأقران في وزارة الشؤون الخارجية، ووضع منهجية للرجوع إلى الردود التي أعدت بالفعل من أجل آليات أخرى بهدف توفير الوقت. وبخصوص مقترح مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، اقترحت أيضاً أن يقوم المكتب ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوضع مقترح مشترك لتعزيز أوجه التآزر. وأشار متكلم آخر إلى أن بلده وضع خطة عمل لتحسين متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف آليات الاستعراض التي يشارك فيها. وأشار أيضاً إلى التزام ليما الأخير بشأن "إرساء الحكم الديمقراطي من أجل مكافحة الفساد" الذي اعتمده مؤتمر قمة القارة الأمريكية الثامن، ودعا فيه آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد إلى التنسيق مع سائر الهيئات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد من أجل تعزيز أوجه التآزر وتجنب ازدواجية الجهود في مجال مكافحة الفساد.

١٤- وأعرب بعض المتكلمين عن القلق بشأن القيود المحتملة في مجال تعزيز أوجه التآزر بين مختلف آليات الاستعراض، لا سيما بسبب اختلاف الولايات والاختصاصات ومتطلبات السرية، وحذروا من أن توثيق التعاون ينبغي ألا يؤدي إلى إحداث طبقة جديدة من البيروقراطية. ولاحظ

عدد من المتكلمين أن بعضاً من التدابير المقترحة قد تكون لها آثار من حيث التكاليف. وعلاوة على ذلك، أشار أحد المتكلمين إلى الممارسة الجيدة المتمثلة في برجة المحافل المختصة لمواعيد الاجتماعات في أسابيع متتالية بغية تيسير سفر المشاركين وتعزيز تمثيل الوفود في الاجتماعات.

١٥- وأشار أحد المتكلمين إلى الإضافات الإقليمية للتقارير المواضيعية التي أعدتها الأمانة خلال دورة الاستعراض الأولى، ورأى أن من المفيد التعاون مع المنظمات الإقليمية في صياغة تقارير التنفيذ الإقليمية. كما دعا المنظمات الإقليمية إلى المشاركة بنشاط أكبر في المناقشات المتعلقة بالاتفاقية. وأشار بعض المتكلمين إلى إمكانية إنشاء منابر وأدوات مشتركة لتبادل المعلومات.

١٦- وأشار ممثل مجلس أوروبا إلى أن العمل على مقترح مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لهذا المجلس لا يزال جارياً، وشدد على أن تعزيز التعاون لا ينبغي أن يشكل ضغطاً على الميزانية. وذكر ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المناقشة بشأن هذا الموضوع مدرجة أيضاً في جدول أعمال الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة التابع لهذه المنظمة والذي سيجتمع في الأسبوع القادم.